

شروط وأحكام إصدار بطاقات مداد الرقمية :

الرسوم:

يتعدى مقدم الطلب "العميل" بسداد جميع المصاريف والرسوم والضرائب المتوجب عليه سدادها مقابل إصدار أو تجديد البطاقة، ويحتفظ البنك بكامل الحق في خصم هذه الرسوم والمصاريف والضرائب تلقائياً من الحساب الجاري (إن وجد حساب) للعميل لدى البنك، أو من حساب البطاقة حسب الجدول التالي :

الرسوم	قيمة الضريبة المضافة	بطاقة البلاد الرقمية
رسوم إصدار البطاقة الرقمية	15%	مجاناً
الرسوم السنوية للبطاقة الرقمية	15%	57.50 ريال
رسوم السحب النقدي على صرافات البلاد والبنوك الأخرى (في حال إتاحة الخدمة)	15%	28.75 ريال
رسوم إصدار بطاقة بديلة	15%	57.5 ريال
اعتراض على عملية (في حال كان الاعتراض خاطئ)	15%	57.50 ريال
رسوم العمليات الدولية	2.75%	

* مثال يوضح طريقة احتساب رسوم العمليات الدولية:

المبلغ المستحق	قيمة الضريبة المضافة	رسوم العمليات الدولية 2.75%	المبلغ بالريال	سعر الصرف	مبلغ العملية
4107.92 ريال = 16.42 + 109.50 + 3982	15% * 109.50 = 16.42 ريال	2.75% * 3982 = 109.50 ريال	3982 ريال	3.982 ريال / يورو	1000 يورو

ويحق للبنك تعديل هذه الرسوم من وقت لآخر مع إشعار حامل البطاقة "العميل" بذلك قبل (30) يوماً من تاريخ استحقاق الرسوم السنوية أو رسوم التجديد بإحدى الطرق الآتية : الموقع الإلكتروني للبنك، أو رسائل الجوال أو العنوان البريدي المسجل لدى البنك.

بهذا أقر بصحة البيانات التي تم تعبئتها في شاشة الطلب من خلال القنوات الرقمية لبنك البلاد (البلاد نت أو تطبيق البلاد) وألتزم بكافة الأحكام والشروط الواردة في هذا المستند لإصدار بطاقة مداد الرقمية ، و اخلي بنك البلاد من أي مسؤولية وألتزم بتعويضه و/ أو الغير عن أي ضرر ينتج عن عدم صحة أو عدم مطابقة هذه البيانات ، كما أفوض بنك البلاد بالتحقق من البيانات من أية مصادر يختارها إضافة لحقه في تبادل المعلومات مع البنوك الأخرى ومع الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) ، وبناءً عليه فإنني أقبل قيام البنك برفض هذا الطلب بدون إبداء الأسباب كما إنني أفوض البنك بخصم أي مبالغ أخرى مستحقة من حسابي حسبما هو موضح.

أنا/نحن أقر/نقر بعلمي/بعلمنا بأن البنك يقوم بتصنيف حالة الحساب / الحسابات وفقاً لما هو أدناه :

(حالة الحساب) : هي وضع تشغيل الحساب المفتوح لدى بنك البلاد وتشمل الحالات أدناه :

✓ الحساب النشط : وهي حالة الحساب لدى البنك منذ ان يتم فتحة وتنفيذ عمليات على الحساب خلال اول 90 يوم من تاريخ فتح الحساب ويستمر هذا الحساب بحالته النشطة حتى 90 يوم من تاريخ انتهاء صلاحية الهوية او مرور 24 شهر على اخر عملية مالية مدينة تمت من خلال صاحب الحساب او وكيله المفوض.

✓ الحساب الراكد : يتم تصنيف الحساب راكد في حال مرور 24 شهر من اخر عملية مالية مدينة تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب أو وكيله المفوض مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة.

✓ الحساب الغير نشط : هي حالة الحساب بعد مرور 90 يوم من تاريخ فتحة دون وجود أي حركات على الحساب، او بعد مرور 48 شهر من تاريخ اخر عملية مالية على الحساب تمت من خلال العميل او وكيله المفوض وكان رصيد الحساب 0 ريال او بعد مرور 5 سنوات وكان رصيد الحساب اقل من 100 ريال.

✓ بالنسبة لحسابات المقيمين "الغير السعوديين" فإنه لا يمكن تنشيط او تفعيل الحساب بعد مرور 180 يوم من تاريخ انتهاء الصلاحية وفي حال تقدم العميل بمطالبة لتصفية الحساب او لاستخدام الرصيد فإنه يتطلب عليه فتح حساب جديد بعد تحديث هويته بالبنك وذلك ليتم تحويل رصيد الحساب السابق عليه أو أن يتم اصدار شيك مصرفي بالرصيد الخاص بالحساب.

✓ الحساب الغير مطالب به : يتم تصنيف الحساب غير مطالب به في حال مرور 60 شهر من اخر عملية مالية تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب / الوكيل المفوض دون تنفيذ أي عملية مالية مدينة مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة، ولم يتمكن البنك من الاستدلال على صاحب الحساب واستنفذ جميع وسائل الاتصال به.

✓ الحساب المتروك والمنقطع صاحبه عن البنك : يتم تصنيف الحساب الى حساب منقطع بعد مرور خمس عشرة سنة ميلادية من تاريخ تنفيذ آخر عملية مالية تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب / الوكيل المفوض.

مدة البطاقة وتجديدها:

تكون بطاقة مداد الرقمية سارية مبدئياً لمدة 5 سنوات ما لم يقرر البنك، أو العميل إلغائها بموجب وسيلة اتصال موثقة عبر الموقع الإلكتروني أو التطبيق أو الهاتف المصرفي أو عن طريق الفرع قبل تاريخ نفاذ الإلغاء بمدة لا تقل عن ثلاثين (30) يوماً، ويتم تجديد البطاقة تلقائياً عند انتهاء مدتها وذلك لمدة مماثلة "5 سنوات" وفق الشروط التي يحددها البنك دون الحاجة للرجوع إلى العميل.

تسديد الالتزامات وكشوف الحساب:

- 1- يقوم العميل بالاطلاع على بيانات العمليات الخاصة بالبطاقة، من خلال البلاد نت. وفي حال وجود أي اعتراض على أية عملية يقوم العميل بإخطار البنك خلال (15) يوماً.
- 2- يحتفظ البنك بحقه، في حسم الالتزامات المالية المترتبة، على حامل البطاقة "العميل" الأساسية أو الإضافية، كلها أو بعضها تلقائياً، من أي حسابات جارية أو استثمارية (إن وجد حساب)، تخص العميل وذلك دون سابق إنذار، ودون الرجوع إلى أي جهة رقابية أو قضائية. كما لا يقبل أي اعتراض منه. لشأن إجراء هذا الحسم أيّاً كان سببه، علماً بأن التعثر في سداد المبالغ المستحقة على بطاقة مداد الرقمية لمدة شهر يُعتبر تقصيراً وإخلالاً من جانب العميل. ونتيجة ذلك، سيتم تزويد الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) باسم العميل لإضافته على قوائم المحظورين لديها، علماً بأن هذه القوائم يتم الوصول إليها والاطلاع عليها من قبل جميع البنوك في المملكة العربية السعودية. ولن يتم رفع اسم العميل من تلك القوائم إلا بعد أداء كافة ما عليه من مبالغ مستحقة.
- 3- إذا تمت عملية الشراء بعملة غير الريال السعودي، سيتم تحويل المبلغ المستحق إلى الريال وبعد ذلك يتم خصم المبلغ من حساب العميل مضافاً إليه رسم العمليات الدولية. ويتحمل العميل الفروقات المترتبة على اختلاف سعر الصرف بين العملات.

إلغاء البطاقة:

- 1- يحتفظ البنك بكامل الحق، في إلغاء البطاقة قبل نهاية مدتها الأساسية أو المجددة، في أي من الأحوال التالية:
أ- في حال مخالفة حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام.
ب- في حال سوء الاستخدام. أو لأي أسباب أخرى يراها البنك حسب تقديره كافية لإلغاء البطاقة.
- 2- يترتب على إلغاء البطاقة، تسديد جميع المبالغ المستحقة وغير المسددة. وكافة الالتزامات تجاه البنك.

سرقة البطاقات:

- 1- التزام العميل، في حال سرقته أو الاشتباه بعمليات احتيالية عليها. بإبلاغ مركز البطاقات فوراً. كما يقر العميل بتحملة. دون البنك، كامل المسؤولية (المبالغ والأضرار) المترتبة، من حين فقدان البطاقة إلى ساعة الإبلاغ عنها.
- 2- يعتبر العميل مسؤولاً عن المحافظة على البطاقة من إساءة الاستخدام من قبل مستخدمين غير مخولين بذلك. وفي حال سرقة البطاقة يجب على العميل أن يبلغ البنك بذلك على الفور، ويمكنه إذا كان مقيماً في المملكة العربية السعودية الاتصال بالهاتف المجاني رقم 8001230000 ومن خارج المملكة العربية السعودية 00966920001002 كذلك بالإمكان الإبلاغ عن فقدان أو ضياع أو سرقة البطاقة إلى أي من فروع بنك البلاد ويكون ذلك بتزويد الفرع بجميع البيانات / المعلومات المطلوبة.
- 3- يقر العميل بعلمه وموافقته أنه سيكون المسؤول الوحيد عن كافة الالتزامات والأعباء المالية الناجمة عن فقدان أو ضياع أو سرقة بطاقة الائتمان إلى وقت إبلاغ البنك فعلياً وعبر الوسائل التي تم شرحها أعلاه عن فقدانها أو ضياعها أو سرقته.

شكوى العميل:

- بإمكان العميل أن يسجل أي شكوى أو استفسارات تتعلق بالبطاقة باستخدام أي من الوسائل التالية:
- 1- الرقم المجاني 8001230000 (داخل المملكة العربية السعودية) - الرقم 00966-920001002 (من خارج المملكة العربية السعودية)
 - 2- الكتابة إلى وحدة شكوى العملاء - بنك البلاد - المكتب الرئيسي - ص.ب 8229 الرياض 12711 - المملكة العربية السعودية

مسؤوليات العميل:

- يكون العميل مسئولاً عن اية التزامات تنشأ عن إصدار البطاقة مثل:
- 1- يتم اقتطاع كافة المصاريف والضرائب التي تنشأ من استخدام البطاقة. بما في ذلك المشتريات أو غير ذلك من عمليات، من حساب العميل لدى البنك، والذي يكون في هذه الحالات مسؤولاً عن كافة الالتزامات المتعلقة بتلك الاستخدامات، سواءً أكان هو الذي نفذ تلك المعاملات أو نفذها شخص آخر نيابةً عنه . ويوافق العميل على تزويد البنك بأية معلومات أو بيانات قد يطلبها البنك لفتح وتشغيل الحساب البنكي لديه أو لغايات المراجعة، ويقر العميل بأنه قد خول البنك بالحصول على أية معلومات تتعلق به من "سمة" أو من أي جهة أخرى معتمدة "ساما". كما يخوله بالإفصاح عن أية معلومات تخصه وتقدمها إلى "سمة" أو من أي جهة أخرى معتمدة لدى "ساما".
 - 2- ان عدم توقيع العميل على أي ايصالات او سلف نقدية او قسائم اوامر شرائية لا يعفيه من مسؤوليته اتجاه البنك فيما يخص تلك المبيعات او المشتريات وعلى العميل الاعتراض على أي مبلغ مسجل على حساب البطاقة خلال 30 يوماً
 - 3- يكون العميل مسؤولاً عن أي عمليات أو استخدامات تكون نتيجة تحايل أو إهمال أو مخالفة هذه الشروط والأحكام، وبالتالي يصبح صاحب البطاقة مسؤولاً أمام البنك عن أي استخدام غير مشروع أو غير مصرح به.

شروط وأحكام إصدار بطاقات مداد

عدم مسئولية البنك:

لا يتحمل البنك أي مسؤولية أو التزام تجاه الغير، عند قيام العميل باستخدامها ولا يحق للعميل طلب وقف الحسم من رصيدها. بسبب اختلاف مواصفات السلعة، أو لأي سبب آخر.

تعديل الشروط:

- 1- يحتفظ البنك بكامل الحق في تعديل هذه الشروط. وبما لا يخل بحقوق العميل المكتسبة من هذا الاتفاق، خلال مدة صلاحية البطاقة. مع مراعاة ما تفتضيه الأنظمة المعمول بها، بشأن الإبلاغ والإعلان عن تعديل الشروط.
- 2- كذلك يحتفظ البنك لنفسه في جميع الأوقات بالحق في تغيير وتعديل هذه الشروط والأحكام بعد موافقة الهيئة الشرعية للبنك والجهات الرقابية ذات العلاقة أو بموجب تعليمات صادرة من البنك المركزي السعودي. ويبدأ سريان مثل هذا التغيير أو التعديل بعد (30) يوماً اعتباراً من التاريخ الذي أبلغ فيه العميل، وإذا لم يوافق العميل على تلك التغييرات أو التعديلات، فللبنك الحق في وقف سريان هذه الشروط والأحكام، وله إلغاء البطاقة/البطاقات الخاصة بالعميل

يقر العميل بالآتي:

- 1- ان استخدام البطاقة يتوقف على شرط وجود رصيد دائن في حسابها، وعليه فلا يمكن للعميل أن يستخدمها في عمليات السحب النقدي أو شراء السلع والخدمات. ما لم يكن في البطاقة رصيد كافٍ. ولا يحق للعميل تجاوز رصيدها. كما التزم العميل بأن يرد للبنك حالاً، ما يتم قيده من مبالغ تتجاوز الرصيد الفعلي للبطاقة. ويحق للبنك إلغاء البطاقة، حال حدوث التجاوز أو بعده. ويتحمل العميل أية مسئولية. تترتب بسبب استخدامه البطاقة الأساسية أو الإضافية. بما يخالف أحكام هذا البند.
- 2- أن للبنك (حال استخدام العميل للبطاقة) حق الحسم من رصيدها. بما يعادل قيمة السلع أو الخدمات أو النقد المسحوب على الرصيد كل مرة. ولا يتحمل البنك أية مسئولية إذا استحال سداد قيمة السلعة أو الخدمة. بسبب نقصان رصيد البطاقة أو رفض قبولها من نقاط البيع.
- 3- أن جميع المعلومات والبيانات الشخصية كاملة وصحيحة. ويخلي البنك عن أي ضرر أو أي مسؤولية قد تترتب على عدم صحتها أو عدم مطابقتها، وتعهده والتزم بإبلاغ البنك، بأي تغيير في تفاصيل بيانات الاتصال به. ويشمل هذا التغيير في العنوان الحالي وأرقام الهواتف ورقم الجوال والبريد الإلكتروني (إن وجد). وإن عدم الكشف عن أي تغيير، سوف يؤدي لإيقاف البطاقة. كما يقر العميل بأن إخطاره بواسطة البنك على أي من بياناته المحفوظة لدى البنك، يعد نظامياً وحاصلاً بحكم النظام.
- 4- بتوقيع العميل على هذه الشروط والأحكام أو باستلامه نسخة منها وتفعيله للبطاقة، فإن العميل يكون بذلك مقراً باطلاعه على جميع الشروط والأحكام المذكورة أعلاه وعلمه بها علماً نافياً للجهالة. وقد قبل بها كما هي، والتزم بالتقيد بما جاء بها.
- 5- يمنع العميل من استخدام بطاقة مداد الرقمية في المتاجر أو السلع المحظورة حيث إن البطاقة معرضة للإيقاف في مثل هذه الحالات.

القانون المطبق والتقاضي:

تخضع هذه الشروط والأحكام، وما يترتب عليها من حقوق لصاحب البطاقة "العميل" الرئيسية و/أو البطاقة الإضافية، وكذلك حقوق بنك البلاد، ويتم تنفيذها وتفسيرها وفقاً للقوانين والأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية بما في ذلك نظام ضريبة القيمة المضافة ووفق التعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي "ساما" بما لا يخالف الشريعة الإسلامية. وعليه، فإن أي مطالبة أو نزاع أو خلاف ينشأ من تطبيق هذه الشروط والأحكام، يجب رفعها إلى الجهة القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية للفصل فيها.

* اطلع مقدم الطلب "العميل" على الشروط والأحكام الموضحة أعلاه، ووافق عليها من خلال القنوات الرقمية لبنك البلاد والتي تم استخدامها من قبل العميل في طلب الإصدار للبطاقة (البلاد نت او تطبيق البلاد)